

الجمعية العامة الدورة الثامنة والستون
البند ٢١ (هـ) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/68/L.5)]

٤/٦٨ - الإعلان المنبثق من الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية

إن الجمعية العامة

تعتمد الإعلان التالي:

الإعلان المنبثق من الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية

نحن، ممثلي الدول والحكومات، المجتمعين في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في ٣ و ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ بمناسبة انعقاد الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية،

١ - نسلم بأن الهجرة الدولية حقيقة واقعة متعددة الأبعاد وثيقة الصلة إلى حد كبير بالتنمية بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان المقصد، ونسلم في هذا الصدد بأن الهجرة الدولية ظاهرة نشهدنا في قطاعات عدة ينبغي معالجتها بطريقة متسقة شاملة متوازنة تراعى فيها التنمية مع إيلاء الاعتبار الواجب لأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وتراعى فيها حقوق الإنسان؛

٢ - نسلم بالإسهام الهام للمهاجرين والهجرة في التنمية في بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان المقصد وبالعلاقة المعقدة التي تربط بين الهجرة والتنمية؛

٣ - نقرر العمل على وضع خطة فعالة شاملة بشأن الهجرة الدولية تراعى فيها التنمية وحقوق الإنسان عن طريق تحسين أداء المؤسسات والأطر القائمة وإقامة شراكات أكثر فعالية مع كافة الجهات المعنية بالهجرة الدولية والتنمية على الصعيدين الإقليمي والعالمي؛

٤ - نعيد تأكيد التزامنا باغتنام الفرص التي تتيحها الهجرة الدولية والتصدي للتحديات التي تطرحها لبلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان المقصد؛



الرجاء إعادة الاستعمال



- ٥ - نقر بضرورة التصدي في إطار التعاون الدولي، على نحو كلي وشامل، للتحديات التي تطرحها الهجرة غير القانونية من أجل ضمان هجرة آمنة منظمة قانونية، في ظل الاحترام التام لحقوق الإنسان؛
- ٦ - نقر بضرورة تعزيز أوجه التآزر بين الهجرة الدولية والتنمية على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني؛
- ٧ - نسلم بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمعالجة الجوانب ذات الصلة بالهجرة الدولية والتنمية، عن طريق مبادرات شتى، داخل منظومة الأمم المتحدة وفي إطار عمليات أخرى، وبخاصة المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية والعمليات الإقليمية، بالاستفادة من خبرة المنظمة الدولية للهجرة وسائر الوكالات الأعضاء في المجموعة العالمية المعنية بالهجرة؛
- ٨ - نسلم بأن الهجرة تسهم إلى حد كبير في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ونقر بأن التنقل البشري عامل رئيسي من عوامل التنمية المستدامة، ينبغي مراعاته على نحو ملائم لدى إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛
- ٩ - نسلم بالدور الهام الذي يقوم به المهاجرون باعتبارهم شركاء في تنمية بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان المقصد ونقر بضرورة تحسين صورة المهاجرين والهجرة في أذهان الناس؛
- ١٠ - نعيد تأكيد ضرورة تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المهاجرين وحمايتهم على نحو فعال، أيا كان وضعهم كمهاجرين، ولا سيما الحقوق والحريات الأساسية للنساء والأطفال، ومعالجة الهجرة الدولية عن طريق التعاون والحوار على الصعيد الدولي أو الإقليمي أو الثنائي وعن طريق اتباع نهج شامل متوازن في هذا الصدد، مع الإقرار بأدوار ومسؤوليات بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان المقصد في تعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين وتجنب النهج التي قد تؤدي إلى تفاقم استضعافهم؛
- ١١ - نسلم بأن النساء والفتيات يمثلن تقريبا نصف مجموع المهاجرين على الصعيد العالمي وبأن من الضروري معالجة الحالة الخاصة للنساء والفتيات المهاجرات وضعفهن باتخاذ تدابير، منها إدماج المنظور المراعي لنوع الجنس في السياسات وتعزيز القوانين والمؤسسات والبرامج الوطنية لمكافحة العنف القائم على أساس نوع الجنس، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص والتمييز ضد النساء والفتيات؛
- ١٢ - نؤكد، في هذا الصدد، ضرورة وضع تدابير مناسبة لحماية العاملات المهاجرات في جميع القطاعات، بمن فيهن العاملات في المنازل؛

١٣ - نعرب عن التزامنا بحماية حقوق الإنسان للأطفال المهاجرين، نظرا لضعفهم، لا سيما الأطفال المهاجرون غير المصحوبين بذويهم، والتكفل بصحتهم وتعليمهم ونمائهم النفسي، بما يكفل مراعاة مصلحة الطفل في المقام الأول في سياسات الإدماج والعودة ولم شمل الأسر؛

١٤ - نؤكد ضرورة احترام وتعزيز معايير العمل الدولية، حسب الاقتضاء، واحترام حقوق المهاجرين في أماكن عملهم؛

١٥ - نلاحظ إسهام الاتفاقيات الدولية السارية، ومنها الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم^(١)، في المنظومة الدولية لحماية المهاجرين؛

١٦ - ندين بشدة الأفعال والمظاهر والتعبير التي تنم عن العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب ضد المهاجرين والصور النمطية التي غالبا ما تلصق بهم، على أسس منها الدين أو المعتقد، ونحث الدول على تطبيق القوانين القائمة وتعزيزها، حيثما دعت الحاجة، متى كانت هناك أفعال أو مظاهر أو تعبير تنم عن كراهية الأجانب أو التعصب ضد المهاجرين، من أجل الحد من إفلات مرتكبي تلك الأفعال من العقاب؛

١٧ - نكرر تأكيد التزامنا بمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص وحماية ضحايا الاتجار ومنع ومكافحة تهريب المهاجرين وحماية المهاجرين من الاستغلال ومن سائر الاعتداءات، ونؤكد ضرورة وضع سياسات وطنية وإقليمية لمكافحة الاتجار بالبشر أو تحسين ما هو قائم منها، حسب الاقتضاء، وتعزيز التعاون على منع الاتجار بالأشخاص ومحاكمة الأشخاص الضالعين بالاتجار وحماية ضحايا هذا الاتجار، ونشجع الدول الأعضاء على التصديق على الصكوك الدولية ذات الصلة بمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين وعلى الانضمام إليها وتنفيذها؛

١٨ - نشجع الدول الأعضاء على التعاون على بلورة برامج للتنقل تيسر الهجرة الآمنة المنظمة القانونية، بطرق منها إتاحة تنقل اليد العاملة؛

١٩ - نسلم بأوجه الضعف والظروف والاحتياجات التي ينفرد بها المهاجرون المراهقون والشباب وبقدرتهم على مد جسور التعاون والتفاهم بين المجتمعات في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛

(١) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢٢٢٠، الرقم ٣٩٤٨١.

٢٠ - نسلم أيضا بجميع الجهود التي تبذلها الحكومات وكافة الهيئات والوكالات والصناديق والبرامج المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والإقليمية ودون الإقليمية المعنية الأخرى، بما في ذلك المنظمة الدولية للهجرة وغيرها من المنظمات الأعضاء في المجموعة العالمية المعنية بالهجرة والجهات المعنية غير الحكومية، بما في ذلك القطاع الخاص، لمعالجة الهجرة الدولية والتنمية لما فيه منفعة المهاجرين والمجتمعات على حد سواء، وإذ نضع في اعتبارنا هذا الهدف، نؤكد كذلك ضرورة تعزيز الشراكات بين جميع الجهات المعنية؛

٢١ - نؤكد ضرورة تعميق التحوار بين الحكومات والمجتمع المدني لإيجاد تدابير لمواجهة التحديات التي تطرحها الهجرة الدولية واغتنام الفرص التي تتيحها، ونسلم بإسهام المجتمع المدني، بما فيه المنظمات غير الحكومية، في تحسين أحوال المهاجرين وإدماجهم في المجتمعات، وبخاصة عندما يعيشون أوضاعا هشة للغاية، ودعم المجتمع الدولي لجهود هذه المنظمات؛

٢٢ - نسلم بأن تدفقات الهجرة أمر يتسم بالتعقيد وبأن حركات الهجرة الدولية تحدث أيضا داخل المناطق الجغرافية نفسها، وندعو في هذا السياق إلى فهم أفضل لأنماط الهجرة بين المناطق وداخلها؛

٢٣ - نقر بأهمية تنسيق جهود المجتمع الدولي لمساعدة ودعم المهاجرين الذين يعانون أوضاعا هشة وتيسير عودتهم طوعا إلى بلدانهم الأصلية والتعاون، حسب الاقتضاء، على إنجاز ذلك، وندعو إلى اتخاذ مبادرات ملموسة ذات منحنى عملي تهدف إلى تحديد الثغرات في مجال الحماية وسدها؛

٢٤ - نشدد على حق المهاجرين في العودة إلى بلد المواطنة، ونشير إلى ضرورة أن تكفل الدول استقبال مواطنيها العائدين على النحو الواجب؛

٢٥ - نسلم بضرورة النظر في الدور الذي يمكن أن تؤديه العوامل البيئية في الهجرة؛

٢٦ - نسلم بضرورة النظر في الكيفية التي يمكن بها لهجرة الأشخاص ذوي المهارات العالية، لا سيما في قطاعات الصحة والشؤون الاجتماعية والهندسة، أن تؤثر في الجهود المبذولة لتحقيق التنمية للبلدان النامية، ونشدد على ضرورة النظر في الهجرة الدائرية؛

٢٧ - نسلم بأن التحويلات المالية تشكل مصدرا هاما لرأس المال الخاص، ونعيد تأكيد ضرورة تهيئة الظروف الملائمة لإجراء التحويلات بصورة أقل كلفة وأسرع وأوفر أمانا في كل من بلدان المصدر والبلدان المتلقية؛

٢٨ - نؤكد ضرورة توفر بيانات إحصائية موثوق بها بشأن الهجرة الدولية، بما يشمل حيثما أمكن إسهامات المهاجرين في التنمية في كل من بلدان المنشأ وبلدان

المقصد، وهي بيانات من شأنها تيسير تقرير السياسات وصنع القرارات استناداً إلى الأدلة بشأن جميع الجوانب ذات الصلة بالتنمية المستدامة؛

٢٩ - نقر بأن المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية أثبت أنه منتدى قيم لإجراء مناقشات صريحة ومفتوحة وأنه يساعد على بناء الثقة بين الجهات المشاركة فيه عن طريق تبادل الخبرات والممارسات السليمة ولأنه منتدى تقوده الدول وله طابع طوعي غير رسمي؛

٣٠ - نسلم بأن منظومة الأمم المتحدة يمكن أن تستفيد من مناقشات المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية ومن النتائج التي يتوصل إليها من أجل زيادة عوائد الهجرة الدولية على التنمية إلى أقصى حد؛

٣١ - نثيب بجميع هيئات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها المعنية وبغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية ودون الإقليمية المعنية، بما في ذلك المنظمة الدولية للهجرة وسائر أعضاء المجموعة العالمية المعنية بالهجرة، وبالممثل الخاص للأمين العام المعني بالهجرة الدولية والتنمية والعمل، كل في نطاق ولايته، على تعزيز تعاونهم لمعالجة مسألة الهجرة الدولية والتنمية على وجه أفضل وأكمل من أجل اتباع نهج متسق شامل منسق وتناول مسائل الهجرة في المساهمات التي سيقدمونها إلى العملية التحضيرية لوضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٣٢ - نرحب بالجهود التي بذلتها المجموعة العالمية المعنية بالهجرة في الآونة الأخيرة لاتخاذ تدابير من أجل تحسين أدائها وتعزيز الاتساق والتنسيق بين المنظمات الأعضاء فيها، ونؤكد في هذا الصدد أهمية وجود تحاور منتظم بين المجموعة والدول الأعضاء؛

٣٣ - نطلب إلى الأمين العام أن يواصل أعماله الموضوعية المتعلقة بالهجرة الدولية والتنمية وأن يواصل بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة والمنظمات المعنية، ومنها المنظمة الدولية للهجرة، تقييم التقدم المحرز في مجال الهجرة والتنمية؛

٣٤ - نطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يولي الاعتبار الواجب لنتائج الحوار الرفيع المستوى ومداولاته لدى إعداد تقريره عن الهجرة الدولية والتنمية الذي من المقرر أن يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين.

الجلسة العامة ٢٥

٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣